مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
مجلد: 12 عدد: 01 السنة 2020 ص 651 - 671

تاريخ الإرسال: 2019/04/24 تاريخ القبول: 2019/07/15
تاريخ النشر : 2020/01/08

الشراكة البيئية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص "نموذجا"

Environmental partnership and its role in achieving the sustainable development goals FAO's partnership with civil society and the private sector "model"

ط. د براي نور الدين
جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي . Brai.noureddine@univ-oeb.dz
د.عمارة نعيمة
جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي . naima-ko@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة الراهنة إلى محاولة تبيان دور الإستراتيجية الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة كشريك فاعل في دعم الاستثمارات في مجالي الغذاء والزراعة، وهذا من خلال تسليط الضوء على دورها في العمليات والشراكات العالمية التي تضمن انعكاس رؤية البلدان للتنمية فعلي من خلال أهداف التنمية المستدامة، وتدرك السبل المتنوعة التي يسهم بها الغذاء والزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،بوضع السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن منظمة الأغذية والزراعة قد حققت جزءا كبيرا من أهداف التنمية المستدامة،من خلال جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2030، بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: منظمة الأغذية والزراعة؛ الشراكة البيئية؛ التنمية المستدامة؛ المجتمع المدني؛ القطاع الخاص.

Abstract:

The current study aims to demonstrate the role of the new FAO strategy as an active partner in supporting investments in food and agriculture by highlighting its role in global processes and partnerships that ensure that countries' vision of development is truly reflected through sustainable development goals, The diverse ways in which food and agriculture contribute to economic, social and environmental development, by developing and implementing policies and strategies.

The study found that FAO has achieved a large part of sustainable development goals, through the UNDP 2030 agenda, in partnership with civil society and the private sector.

Keywords: FAO, Environmental Partnership, Sustainable Development, Civil Society, Private Sector.

مقدمة:

في عالم يعاني فيه حوالي 900 مليون شخص من نقص مزمن في التغذية في العالم، لا يمكن لأي منظمة منفردة أو قطاع بمفرده حل هذه المشكلة، ولا سبيل إلى النجاح في مواجهتها إلا من خلال إقامة شراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى، التي من بينها القطاع الخاص والمجتمع المدني الذين يؤديان دورا أساسيا في ذلك.

وفي هذا الإطار تسعى منظمة الأغذية والزراعة جاهدة لرفع تحدي القضاء على الجوع جنبا إلى جنب مع شركاء الأمم المتحدة وغيرهم من أصحاب المصلحة

الملتزمين، وهي تدعو إلى اتخاذ إجراءات دقيقة وصارمة، والتعهد بالتزامات عالمية حقيقية لاستئصال مشكلة سوء التغذية، وجعل النظم الغذائية مستدامة، والتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية.

ومن هذا المنطلق، فإن إحدى أولويات منظمة الأغذية والزراعة، تتمثل في تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى، لبلوغ نتائج أفضل في مكافحة الجوع ولتحقيق التنمية المستدامة تماشيا مع الأولويات الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى عام 2030؛ من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الجوهري التالي : إلى أي مدى ساهمت منظمة الأغذية والزراعة كشريك فاعل للمجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن تقسيم موضوع الدراسة إلى المحاور الآتية:

أولا: التعريف بمنظمة الأغذية والزراعة

ثانيا:شراكة جمعيات المجتمع المدني مع منظمة الأغذية والزراعة

ثالثا: التعاون فيما بين منظمة الأغذية والزراعة والقطاع الخاص

أولا: التعريف بمنظمة الأغذية والزراعة

يعود الفضل في فكرة إنشاء منظمة عالمية متخصصة بالأغذية والزراعة إلى الناشط الأمريكي ديفيد لوبين، في شهر ماي من سنة 1905، الذي دعا بعد ذلك الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت إلى إقامة مؤتمر للأمم المتحدة حول الأغذية والزراعة، وهو ما حدث بالفعل باجتماع ممثلي 44 دولة في الفترة الممتدة بين 18 ماي و03 جوان سنة 1945، الشيء الذي أسفر عن تأسيس منظمة الفاو في 16 أكتوبر سنة 1946، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع، هدفها تحقيق الأمن الغذائي للجميع، كما تهتم بتشجيع التنمية والإنتاج الغذائي، وتتبنى إستراتيجية شاملة للتنمية المستدامة لتلبية الاحتياجات

الأساسية للشعوب الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها[1].

1-. الخصائص التنظيمية الأساسية للمنظمة

تقوم المنظمات الدولية من أجل تحقيق غايات معينة بهدف التعاون الدولي، وبذلك فكل منظمة دولية لها أهداف ووظائف وبنية وسلطات إلى غير ذلك، والتي هي خاصة بها وتميزها عن المنظمات الأخرى[2]. كما أن أهم الخصائص ومواطن القوة الأساسية هي تلك المتأصلة فيها والتي تنفرد بها، والتي تحدّد سماتها التنظيمية الأساسية، وثمة خصائص تتميز بها منظمة الأغذية والزراعة وتنفرد بها عن باقي المنظمات.

إذ تعد وكيلا لهيئة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الأغذية والزراعة[3]، المكلفة بمهمة شاملة من البلدان الأعضاء فيها، تتمثل في العمل عالمياً فيما يتعلق بجميع جوانب الأغذية والزراعة (بما في ذلك إدارة مصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية)، والأمن الغذائي والتغذية في سلسلة المساعدة الإنسانية والإنمائية بأكملها. وتتسم بوضعها الحكومي الدولي وبحيادها وبما لديها من سلطة توفر منتدى محايدا يمكن فيه للدول أن تدعو كل منها الأخرى للحوار ولتبادل المعرفة، وبوسعها أن تطلب من أي دولة من الدول الأعضاء تقديم معلومات ذات صلة بغرض المنظمة.

كما أن ميزانيتها العادية مستمدة من الاشتراكات المقررة التي توفر كمية موارد مضمونة تمثل حداً أدنى، تخصص للأنشطة ذات الأولوية التي تتفق عليها البلدان الأعضاء في الأجهزة الرئاسية، وتكمّلها مساهمات طوعية كبرى، تتزايد تعبئتها دعماً للأهداف الإستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تعزيز معارف المنظمة وزيادة نطاق عملها.

حيث أن لديها موظفين يملكون خبرات واسعة في مختلف مجالات مهامها – وإن كانوا منتشرين على نطاق ضيق يعملون بطريقة متعددة التخصصات.

– ولديها وجود على المستوى القطري تدعمه أفرقة خبراء إقليمية وعالمية، للاستجابة للطلبات التي تعبّر عنها البلدان والأقاليم.

كما أن لها رابطة وثيقة مع مثيلاتها من المنظمات الدولية الأخرى، الحكومية منها أو الخاصة[4]، كالمنظمة الرؤية العالمية (World Vision International)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية Arab Organization for Agricultural Development، ومؤسسة تومسون رويترز، كشركاء فاعلين لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء الكافي[5]، وهذا على أساس مجموعة ضمن المبادئ التوجيهية[6].

من خلال ما سبق يتبين لنا أن منظمة الأغذية والزراعة تتميز بمجموعة من الخصائص، سواء من حيث الشمولية (تواجدها على المستوى الإقليمي والعالمي)، كذلك من خلال تخصصها في مجال الأغذية والزراعة، وكذا صفة الحياد وامتلاكها سلطة تمكنها من الحصول على المعلومات الضرورية المرتبطة بنشاطاتها من أي دولة في العالم، كما تعتمد في ميزانيتها على اشتراكات الدول الأعضاء، وعلى المساهمات التطوعية من شركائها.

2–. الوظائف الرئيسية للمنظمة

يتجلى قيام المنظمات الدولية بوظائفها من خلال مجموعة من التصرفات والأعمال التي تقوم بها، والتي تتمكن من تحقيقها بواسطة وسائل العمل المتمثلة في الموارد المالية والبشرية التي وتتوفر لديها[7].

وتعرّف الوظائف الرئيسية بأنها وسائل العمل الحاسمة التي يجب أن تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج، وبالتالي، تمثل أنواع التدخلات التي ستعطيها

المنظمة الأولوية في خطة عملها، وهي مجالات من المتوقع أن تقوم المنظمة فيها دوراً قيادياً، ولكن ليس بالضرورة دوراً حصريا، وفي مثل هذه الحالات يكون على المنظمة أن تعمل مع شركاء وأن تكثف جهودها لاستحداث شراكات إستراتيجية وتفعيل هذه الشراكات، ويتعين أن تشمل الحلول المتعلقة بالإنتاج الغذائي المستدام نظاما متعدد الوظائف لاستخدام الأراضي، يُنتج المزيد من الكتلة الإحيائية على أساس مستويات محددة من الإنتاجية المستدامة للأراضي والموارد[8]، ويتمثل ذلك فيما يلي:

فمنظمة الأغذية والزراعة، تعمل على تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية وتلك الخاصة بوضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات الفنية وغيرها، حيث سيتم تطوير هذا العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال آليات الحوكمة العالمية والحوار بشأن السياسات والدعم والمشورة، إلى جانب وضع السياسات اللازمة على المستوى القطري وتنمية القدرات المؤسسية لتنفيذها[9].

كما تقوم الفاو بتيسير وإقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، مع الحكومات والشركاء، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، فقد أنيطت منظمة الأغذية والزراعة بولاية واسعة تشمل مشاكل التنمية الرئيسية التي يجب استهدافها من منظور واسع وشامل، ومع ذلك، ستركز المنظمة عملها على المجالات التي لديها كفاءة خاصة فيها، وسوف تنشئ شراكات قوية مع المنظمات الأخرى لتغطية الأعمال التكميلية المطلوبة الأخرى؛ وتكفل منظمة الأغذية والزراعة أيضا، ضمن نطاق ولايتها ووظائفها الرئيسية، تمتع جميع البلدان بمستويات التنمية، لاسيما أشد البلدان فقراً، وذلك بفرصة الحصول على المعرفة والمنافع والخدمات العامة التي تحتاج إليها، ويقتضي ذلك من المنظمة أن تكون

جهة لرسم السياسات العالمية وعقد الشراكات والتنسيق فضلا عن كونها جهة للمبادرة والإنجاز.

3-. الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة

إن منظمة الأغذية والزراعة كهيئة تابعة للأمم المتحدة على قناعة تامة بأن مشكلتي الجوع وسوء التغذية يمكن أن يتم استئصالهما من حياة المجتمعات الفقيرة، ولإنجاز تحدي القضاء على الجوع، فإن هذا الالتزام، إضافة إلى التحالفات الكبرى مع أصحاب المصلحة الرئيسيين يعد أمرا ضروريا، وأن مثل هذه الشراكات هي في صميم مهمة منظمة الأغذية والزراعة للمساعدة في بناء توافق في الآراء من أجل عالم خال من الجوع، ومن جهة أخرى، فإن فعالية ومصداقية المنظمة كمنتدى لصنع السياسات ومركز متعدد المهام والقرارات، فريد في التميز والمعرفة والخبرة التقنية، التي تعتمد إلى حد كبير على القدرة على العمل وتطوير الشراكات الإستراتيجية، من خلال التعاون الفعال مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث والتعاونيات، والاستفادة من المزايا النسبية بين بعضها البعض، يمكنها القضاء انعدام الأمن الغذائي[10].

الهدف الاستراتيجي الأول:

المساعدة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية: تعمل منظمة الأغذية والزراعة وتساهم بشكل فعال في تحقيق هدف القضاء على مشكلتي الجوع وانعدام الأمن الغذائي، بالعمل ضمن شراكة مع العديد من الفاعلين،كالحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى، في مجال التنمية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية لوضع سياسة تمكينية وبيئة مؤسسية تؤديان إلى تحسين الأمن الغذائي، ويتطلب القضاء المستدام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، أن تعمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بطريقة

أكثر تنسيقاً وتركيزا للتصدي للأسباب الجذريّة التي تُبقي الفئات الأكثر ضعفا عالقة في دائرة مفرغة من الحرمان المزمن[11].

وباعتبارها منظمة عالمية، تعمل الفاو على المستويين العالمي والإقليمي كأداة للارتقاء بمستوى التزاماتها وتنمية القدرات على المستوى القطري من خلال برامج استثمارية، وأطر قانونية وتخصيص الموارد اللازمة للقضاء على مشكلة سوء التغذية، وتعزيز الحوكمة العالمية وآليات التنسيق والشراكات لتحسين المشاركة والعمل عبر القطاعات وبين أصحاب المصلحة، وكذا العمليات السياساتية القائمة على الأدلّة والمعلومات الدقيقة، عن حالات الأمن الغذائي والتغذية في العالم، وتعزيز الإجراءات ورسم خرائط الطريق وتحسين تقييم التأثيرات[12]، وقد ساعد الفاو في تحقيق هذه الأهداف حصولها على مبالغ كبيرة من الشركاء الفاعلين مقارنة باعتماداتها الصافية، والشكل رقم 1 يبن ذلك، حيث بلغ مجموع مساهمات شركاء المنظمة 184.030 دولار أمريكي، فيما لم يتعدى المبلغ المخصص من الميزانية الأساسية لتحقيق الهدف السابق مبلغ 82.128 دولار أمريكي.

الشكل 1: نتائج أبواب الميزانية الخاصة بالهدف الأول

بآلاف الدولارات			
النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	مساهمات الشركاء	المجموع
1-1	50.129	102.205	152.334
2-1	14.654	25.628	40.281
3-1	12.704	56.197	68.901
4-1	4.642	0	4.642
المجموع	82.128	184.030	266.158

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الوثيقة C3/2017, P54

الهدف الاستراتيجي الثاني:

زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة: تعمل الفاو كذلك على تحقيق الإنتاج الزراعي المستدام والسعي لزيادته، وإدارة الموارد الطبيعية، بالتنسيق بين القطاعات الزراعية في مجالات المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك، وهذا من خلال التركيز على إدماج أبعاد الاستدامة الثلاثة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ولهذا السبب، تدعم المنظمة البلدان لزيادة الإنتاجية من خلال:

– تحسين كفاءة استخدام الموارد. – صون الموارد الطبيعية وحمايتها وتعزيزها.

– تحسين الإنصاف وإمكانية الحصول على الأصول الإنتاجية والاستهلاك المسؤول.– زيادة القدرة على مواجهة التغيرات المناخية.– تحسين الحوكمة.

ويستلزم ذلك ما يلي:– ممارسات ونهج متكاملة لإدارة النظام الإيكولوجي وإصلاحه وابتكارات تزيد من إنتاج القطاع الزراعي وتحسنه بطريقة مستدامة، يعتمدها المنتجون والقائمون على إدارة الموارد الطبيعية.

– دعم التحليلات وأطر الحوكمة والآليات المشتركة بين المنظمات لتعزيز الحوكمة في البلدان الأعضاء من أجل التحول إلى نظم الإنتاج المستدامة في القطاع الزراعي.

– صكوك دولية وآليات حوكمة متصلة بها، موضوعة ومنفذة لتحسين وزيادة الإنتاج الزراعي على نحو مستدام.

– اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في تخطيط وإدارة القطاعات الزراعية والموارد الطبيعية من خلال الإحصاءات والرصد والتحليل.

والشكل رقم 2 يبين أهم الاعتمادات المرصودة لتحقيق هذا الهدف.

الشكل 2: نتائج أبواب الميزانية الخاصة بالهدف الثاني

بآلاف الدولارات			
النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	مساهمات الشركاء	المجموع
1-2	77.280	239.323	316.603
2-2	28.640	76.403	105.043
3-2	39.938	64.288	104.225
4-2	51.094	78.959	130.053
المجموع	196.952	458.972	655.924

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الوثيقة C3/2017, P61

الهدف الاستراتيجي الثالث: الحد من الفقر في الريف

كما تهدف المنظمة إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال دعمها لحكومات الدول الفقيرة عن طريق التحول الريفي الشامل، بالتركيز على تلبية احتياجات النساء والشباب في هاته المناطق، وهذا بانتهاج خطة إستراتيجية تهدف لزيادة الإنتاجية الزراعية، والاستثمار الجيد في المورد البشري من خلال خلق فرص عمل، وكذا العمل على التنوع الاقتصادي المتأتي من المنتجات الزراعية. ويستخدم برنامج المنظمة الاستراتيجي بشأن الحد من الفقر في الريف استراتيجيات ذات سياق محلي لدعم البلدان فيما يلي:

– تعزيز إمكانية وصول فقراء الريف إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمنظمات والأسواق من خلال العمل مع المنظمات الريفية، وتعزيز تنفيذ نُهج مناصرة للفقراء بالنسبة إلى سياسات وبرامج لتحسين الحصول على التكنولوجيات والابتكارات، وتوفير المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات لوضع استراتيجيات ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية الريفية المستدامة والحد من الفقر.

– تعزيز فرص العمل اللائق من خلال دعم السياسات القائمة على الأدلة وتنمية القدرات ذات الصلة، مع التركيز بصورة خاصة على تعزيز التمكين الاقتصادي

والاجتماعي للشباب والنساء في الريف، ودعم السياسات لتوسيع نطاق تطبيق معايير العمل الدولية ليشتمل المناطق الريفية، فالمرأة تمثل في المتوسط 43 % تقريباً من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية[13].

– تعزيز نظم الحماية الاجتماعية من خلال المشورة في مجال السياسات وتنمية القدرات ونظم المعلومات وصكوك المعرفة القائمة على الأدلة من أجل تحسين سبل كسب العيش في الريف وتعزيز قدرة فقراء الأرياف على إدارة المخاطر.

الشكل 3: نتائج أبواب الميزانية الخاصة بالهدف الثالث

بآلاف الدولارات			
النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	مساهمات الشركاء	المجموع
1-3	28.551	62.249	90.800
2-3	16.355	23.974	40.329
3-3	10.382	4.215	14.597
4-3	10.919	0	10.919
المجموع	66.207	90.438	156.645

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الوثيقة C3/2017, P68

وعلى الرغم من إحراز الفاو تقدما في الحد من الفقر، وذلك برصد ميزانية لا بأس بها في سبيل تحيق ذلك، وهو ما يبينه الشكل رقم 3، إلا أن أزيد من 900 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع[14]، ولا يزال عدم المساواة منتشرا.

ثانيا: شراكة جمعيات المجتمع المدني مع منظمة الأغذية والزراعة

1- إسهامات المجتمع المدني مع الفاو

يتكون المجتمع المدني من مواطنين وأشخاص من مناطق مختلفة في العالم منظَّمين ضمن تجمعات وروابط وجماعات من أجل إسماع صوتهم للآخرين، وتعمل المنظمة لزيادة وتقوية شراكاتها مع منظمات المجتمع المدني (CSOs) في محاربة

الجوع والفقر، إلا أن المجتمع المدني في الواقع وفي أغلب الأحيان غير موحد إلى درجة كافية[15].

وتدرك المنظمة أن منظمات المجتمع المدني تنهض بدور حاسم في محاربة الجوع، نظراً لما تتمتع به من خبرة فنية ولقربها من الجياع والفقراء وتمثيلها لهم، بالإضافة إلى حضورها المتزايد في الميدان، كما تعوّل المنظمة كثيراً على ما تملكه هذه المنظمات من معرفة وقدرة في مجموعة عريضة من المسائل التي تتصل بالأمن الغذائي.

ولذلك تعمل المنظمة من أجل تعزيز علاقاتها مع منظمات المجتمع المدني على الصعيد العالمي والأصعدة الإقليمية والقطرية، من حيث جودة هذه العلاقات وعددها وتأثيرها، ولتلك الاعتبارات سعى المجتمع الدولي إلى وضع استراتيجيات تنموية مستقبلية مبنية على البيئة المستدامة بجميع أبعادها[16].

2-منافع شراكة المجتمع المدني مع الفاو

تؤدي جمعيات المجتمع المدني دورا حاسما في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص حجم الفقر، كما واصلت في إثبات أهميتها في التنمية وإنجاز المشاريع على كل المستويات، وخلال السنوات الأخيرة عملت منظمات المجتمع المدني على خلق فضاء للحوار مع الدول الأعضاء وباقي الأطراف المعنية على المستويين الإقليمي والعالمي، فقدرات وحجم المعرفة اللذان تملكهما يساهمان في خلق سياسات وحوارات تنظيمية على حد سواء[17]؛ ومن خلال تقوية أواصر التعاون والشراكات مع المجتمع المدني، تعمل المنظمة على:

- تعزيز الشرعية والشفافية والعدالة في عمليات رسم السياسات وصنع القرارات، بما يكفل وضع مصالح شرائح المجتمع كافة في الاعتبار والحصول على دعمها.

– إفساح المجال أمام أصحاب المصلحة، وبوجه خاص فقراء العالم، لإسماع صوتهم وضمان أخذ وجهات نظرهم وآرائهم في الحسبان.

– زيادة فعالية مشروعات المنظمة وبرامجها الميدانية من خلال البناء على خبرة منظمات المجتمع المدني في مجالات النُهج التشاركية، والتخفيف من آثار الفقر، والزراعة المستدامة وذلك إلى جانب قدرتها على العمل بصورة سريعة ومرنة لاستهداف الجماعات الأكثر تعرّضاً للعواقب الممكنة.

– بناء الدعم الجماهيري والإرادة السياسية اللازمين لتحقيق أهداف الأمن الغذائي.

وبوسع المنظمة أن تقدم لمنظمات المجتمع المدني:

– الدعم التقني والمؤسسي في توسعة نطاق تطبيق نُهجها الناجحة التي تفيد الفقراء.

– الوصول إلى المعلومات وإلى هيئات صنع القرارات داخل الحكومات وخارجها.

– التأثير الأقوى على قطاعات السياسات العامة وتقديم الخدمات ومؤسسات التمويل وتنمية الموارد البشرية.

– تحسين تعبئة الموارد لغايات تحقيق الأمن الغذائي.

وتؤمن المنظمة بضرورة الإصغاء إلى آراء منظمات المجتمع المدني وأخذ اقتراحاتها في الاعتبار. ويفسّر ذلك سعي المنظمة وحرصها على بناء الحوار مع هذه المنظمات وزيادة شراكاتها معها.

3–. الفاو، مؤسسة تومسون رويترز: تجربة رائدة في المجال الإعلامي

بهدف الاتفاق المبرم بين منظمة الأغذية والزراعة ومؤسسة تومسون رويترز، وهي الجمعية الخيرية الرسمية لأكبر مقدم خدمة إخبارية إعلامية في العالم، إلى تحسين الإعلام والتوعية في أنحاء العالم فيما يتعلق بقضايا الجوع والغذاء.

ومن النتائج الهامة التي تولدت عن هذا الاتفاق إنشاء قسم جديد على الموقع الالكتروني للمؤسسة مخصص بالكامل لتقديم محتوى اخباري حول هذه

القضايا. وتقوم مؤسسة تومسون رويترز بإنتاج وإصدار التقارير الإخبارية وتوفرها مجانا، وتشمل المواضيع التي تتناولها تقارير المؤسسة،إنتاج الأغذية، والأمن الغذائي، وسلامة الأغذية، وفوائد الأغذية، والزراعة واستخدام الأراضي، ونقص الغذاء وسوء التغذية، والقدرة على شراء الأغذية، وغيرها، وقد أبرم الاتفاق في جويلية 2012.[18]

ثالثا: التعاون فيما بين منظمة الأغذية والزراعة والقطاع الخاص: إضافة إلى الدور الذي يقوم به المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة، كذلك يؤدي القطاع الخاص دورا بارزا في هذا المجال، إذ تتجه معظم الدول حاليا نحو إشراك القطاع الخاص في مجال تحقيق التنمية المستدامة، مع احتفاظ الحكومات بالمسؤولية عن ضمان حسن أداء تلك الخدمات التي تعهد إلى القطاع الخاص[19].

1-. القطاع الخاص كحليف رئيسي للفاو في مكافحة الجوع

أحد المؤسسات الاجتماعية الفاعلة اقتصاديا ويؤدي في دعم العديد من المجالات سواء كانت هذه المجالات ذات فوائد مالية أو فوائد معنوية[20]، وتعتبر المنظمة القطاع الخاص حليفا محوريا لها في مناهضة الجوع. فالقضاء على الجوع يتأتى بتعاضد الجهود لتوسيع نطاق البرامج الناجعة و للعمل على الربط بين الإجراءات للخروج بنتائج أفضل.

ولقد شهدت منظمة الأغذية والزراعة على الصعيد العالمي تحولاً كبيراً وعلى نحو متصاعد خلال العقود الأخيرة بفعل الموارد المالية والإدارية والابتكارات التكنولوجية الجديدة المرتكزة على المعرفة، وكان القطاع الخاص وبصورة متزايدة عاملاً رئيسياً في تطوير هذه التحوّلات، بل كثيراً ما كان هو الأصل فيها، ولذلك يمكن للتشارك الفاعل مع القطاع الخاص أن يساعد في مكافحة الجوع وسوء التغذية، وذلك من خلال تعزيز عمل منظمة الأغذية والزراعة في قطاعات الزراعة

وصيد الأسماك والغابات وإدارة الموارد الطبيعية، إلى جانب سلسلة قيمة الأغذية من المزارع إلى المستهلك.

2-. القطاع الخاص حسب منظمة الأغذية والزراعة

إن القطاع الخاص هو المنظم للنشاط الاقتصادي، حيث أن الملكية الخاصة هي عامل مهم وأن الأسواق المنافسة هي محرك الإنتاج[21]، وعلى هذا الأساس فإنه يتضمن مختلف الشركات الخاصة والمؤسسات الهادفة للربح والتي تخدم الأسر[22].

يشمل القطاع الخاص المشروعات التجارية والشركات ومؤسسات الأعمال بغض النظر عن حجمها وملكيتها وبنيتها، وهو يغطي كافة قطاعات نظم الأغذية والزراعة والغابات، ومصايد الأسماك من الإنتاج إلى الاستهلاك، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بها من تمويل واستثمار وتأمين وتسويق وتجارة، وترى المنظمة أن القطاع الخاص يضم بين جناحيه مجموعة عريضة من الهيئات التي تتراوح من منظمات المزارعين والتعاونيات الزراعية والمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة إلى الشركات الدولية الكبرى. وهذا يشمل أيضاً المؤسسات المالية الخاصة والاتحادات الصناعية والتجارية وتجمعات الشركات التي تمثل مصالح القطاع الخاص، أما المجتمع الأكاديمي ومؤسسات البحوث والصناديق/المؤسسات الخيرية فلا يشملها هذا التعريف.

3- فوائد شراكة الفاو مع القطاع الخاص

تهدف المنظمة من خلال تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص إلى:

- زيادة الاستثمارات الرشيدة والمنتجة في الزراعة، وتعزيز الكفاءة في سلسلة الإمداد، وخلق تقدم في العلوم والبيانات[23]؛

- رفع روح المبادرة وخدمات الإرشاد (وخاصة نقل التكنولوجيا) على المستوى القطري، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل وتعزيز قطاع الأعمال الزراعية المحلي؛

– تحسين إدارة ونشر المعرفة، بما في ذلك الدروس المستفادة والخبرات والمعلومات المواضيعية؛

– تشجع تنفيذ العمل بصورة حثيثة لمواءمة أهداف التنمية المستدامة الواردة في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)[24].

بالنسبة لكيانات القطاع الخاص، فيمكن لشراكاتها مع منظمة الأغذية والزراعة أن تؤدي إلى:

– إسماع الصوت على المستوى الدولي وتعزيز الحوار مع الحكومات[25]، وخلق فرصة للمساهمة في تطوير السياسات الدولية، وعمليات وضع المعايير للأغذية والزراعة، وأطر التخطيط الوطنية؛

– تحسين المواءمة بين المتطلبات الوطنية و المعايير الدولية، والتي قد تعزز سهولة ممارسة الأعمال؛

– المشاركة في عمليات لوضع مدونات سلوك للممارسات الرشيدة للأعمال، وخلق بيئة مواتية لمزيد من الاستثمارات الرشيدة والمنتجة.

– خلق فرص متساوية تسمح بقيام منافسة أكثر عدالةً وبيئة أعمال أكثر استقراراً[26].

ومنه يجب وضع سياسات اقتصادية عبر حوار متواصل بين منظمات أرباب العمل والمهن الحرة والنقابات وأجهزة الدولة من أجل تعبئة الموارد البشرية والارتقاء بمستوى المعيشة[27].

2- تجربة الفاو مع مؤسسة ماستر كارد

بتاريخ 2 سبتمبر 2015، أبرمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤسسة ماستر كارد الائتمانية الدولية تحالفا جديدا مبتكرا في الحرب على الجوع؛ ومن بين الأنشطة الأخرى سيستشرف التعاون سبل وضع الائتمان والنقد في متناول الأسر لشراء الاحتياجات الأساسية والمستلزمات الزراعية بالأسواق المحلية،

وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي ووضع الأدوات المالية في أيدي الجماعات المهمشة اقتصاديا، والمقرر أن يفيد الجهد من نقاط القوة الكامنة لكلا الهيئتين ماثلة في خبرة "ماستر كارد" في مجال تكنولوجيا المدفوعات، وقدرات "فاو" في التغطية العالمية والرصد في مجال مكافحة الجوع وسوء التغذية.

ويطبق أول جهد مشترك للهيئتين بمعسكر "كاكوما" للاجئين في مقاطعة "توركانا" الكينية، ويؤوي حالياً 170000 لاجئ فروا من وجه الحروب والعنف في البلدان المجاورة. وسيُقدَّم لسكان المخيم بطاقات مدفوعة مسبقا تسمح لهم بشراء حطب الوقود المنتج محليا من قبل المجتمع المضيف، بعدما اعتُمد هذا الوقود كأسلوب مستدام وصديق للبيئة.

وقال خوسيه جوزي هغرازيانو داسيلفاJosé Graziano da Silva المدير العام لمنظمة الفاو: أن هذه الشراكة تظهر حقا أن القطاع الخاص هو حليف رئيسي في الجهود العالمية الرامية إلى بناء (عالم الصفر جوعا)، والمنظمة فخورة للغاية بهذا التعاون مع "ماستر كارد" التي من شأنها أن تدعم صغار المزارعين ليصبحوا مستقلين اقتصاديا بفضل تعزيز نهج الشمول المالي على نحو يتضمنهم".

يسخر مشروع "كاكوما" في ظل الاتفاق الثنائي الجهود لتعزيز البنية التحتية التي أرساها برنامج حديث لهيئة "ماستر كارد" في منطقة هودوما، بكفالة من الحكومة الكينية وبالتعاون مع البنوك المحلية، لصرف القروض للمستفيدين فيع مومكينيا.

وتشمل الشراكة أيضا هيئة "ECHO"، باعتبارها جهاز المفوضية الأوروبية المعني بالمعونة الإنسانية والحماية المدنية، لتوفير التدريب لنحو 8000 من

الأسر على استخدام مواقد الطهي المحسنة والاقتصاد في الطاقة، وإمداد عشرين مجموعة بالأفران لإنتاج حطب الوقد على نحو مستدام.

الخاتمة:

في ختام هذا المقال يظهر لنا جليا الدور الفاعل للتعاون المبذول من طرف جميع الشركاء في حماية البيئة بجميع أبعادها من أجل تحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة كما خططت له منظمة الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي وتحاول تجسيده عن طريق وكالاتها ومنظماتها،وقد تجلى ذلك من خلال:

الشراكات الناجحة لمنظمة الأغذية والزراعة مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني، كمؤسسة تومسون رويترز الإعلامية، والتي عملت على تحسين الإعلام والتوعية في العالم فيما يتعلق بقضايا الجوع والغذاء، وقد تجلى ذلك في إنشاء موقع إلكتروني متخصص في قضايا الأمن الغذائي وسلامة الأغذية وغيرها.

كما كان لمؤسسة ماستر كارد دورا فاعلا في الحرب على الجوع وسوء التغذية من خلال تطوير نظام دفع مالي يشمل صغار المزارعين الفقراء في إفريقيا، ليصبحوا مستقلين اقتصاديا، كما قدمت بطاقات مدفوعة مسبقا للاجئين في معسكر كاكوما بكينيا بغرض شراء حطب الوقود المنتج محليا والذي اعتُمد كأسلوب مستدام وصديق للبيئة؛ وعليه يمكن وضع التوصيات التالية:

– أهمية توزيع الأدوار لكافة الجهات ذات الصلة بعملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي والوطني وبصورة تكفل الوضوح والشفافية والفاعلية وعدم الازدواجية، وتعزز التكاملية.

– أهمية إيجاد مجموعات تركيز متخصصة أو منصات متخصصة، للحوار حول أهداف التنمية المستدامة بهدف رفع الوعي المتخصص بقضايا التنمية المستدامة ذات الصلة.

– ضرورة توزيع مكتسبات التنمية على الأقاليم وعدم التركيز على المدن الكبرى، والعمل على إيجاد الآليات المناسبة لتعزيز دور المؤسسات غيرالحكومية.

– أهمية بذل المزيد من الجهود لغايات ضمان الشفافية والمصداقية في نشر وإتاحة المعلومات بصورة عامة، وتلك المعلومات ذات الصلة بقضايا وأهداف وغايات التنمية المستدامة على المستوى الدولي لكافة الجهات الراغبة بالاطلاع عليها، بما في ذلك المؤسسات غير الحكومية.

– أهمية العمل على تطوير قدرات المجتمع المدني في مجال كتابة التقارير الخاصة باستقطاب التمويل للمشاريع من الجهات الفاعلة.

– تطوير ثقافة المسؤولية المجتمعية وتفعيل الممارسة العملية لها.

– ضرورة بناء القدرات المؤسسية للجهات العاملة في مجال التنمية بما يضمن استدامة العمل المؤسسي من الناحيتين الإدارية والمالية.

– أهمية إيجاد تقسيم موضوعي وعلى كافة المستويات للدور الذي يجب ان تقوم به الفاو وذلك الدور الذي يجب أن يضطلع به القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ضمن آلية عمل لتحقيق التنمية المستدامة.

– تفعيل التشريعات الناظمة لعملية الشراكة بين القطاعات الفاعلة في عملية التنمية وإيجاد آليات لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة على المستوى الدولي والوطني.

المراجع والهوامش:

[1]–مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص118.

[2] – CARRILLO–SALCIDO Juan – Antonio, « Cours général de droit international public », *RCADI*, t. 257, 1996, p. 122.

[3]– منظمة الأغذية والزراعة، الفاو: Food and Agriculture Organization FAO) هي منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم، ويقوم بإدارتها حالياً خوسيه غرازيانو داسيلفا.

[4]– يسري عبد الرزاق الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص325.

[5]– الحسين عمروش، شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالات الدولية المتخصصة الأخرى في مجال تحقيق الأمن الغذائي والسلام الاجتماعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية نموذجا، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 3، العدد5، جامعة الجلفة،2011، ص154.

[6]– يُنظر القرار رقم 59/69: المبادئ التوجيهية بشأن العلاقات بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الحكومية، 2003، ص 170.

[7]– نادية الهواس، محاضرات في قانون المنظمات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، 2014، ص33.

[8]–International Food Policy Research Institute Global Nutrition Report 2015: Actions and Accountability to Advance Nutrition and Sustainable Development (Washington, D.C., 2015), p 25.

[9]– برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التجارة والأسواق ضمن الإطار الاستراتيجي، الدورة الحادية والسبعون، روما، 2016، ص16.

[10]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الخطة المتوسطة الأجل، برنامج العمل والميزانية للفترة 2017/2016، ص65.

[11]–https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/

[12]– التقرير التجميعي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الصادر عن لجنتي البرامج والمالية، رقم، 121/3 PCو166/6 FC، المؤرخ في 27 مارس 2017، روما، ص13.

[13]– صحيفة الوقائع، المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2011، ص2.

[14]– التقرير التجميعي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الصادر عن لجنتي البرامج والمالية، رقم، 121/3 PC و166/6 FC، المؤرخ في 27 مارس 2017، روما، ص20.

[15]– سانام ناراجي، جودي البشرا، المجتمع المدني،–https://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKCivilSocietyArabic.pdf

[16]– لطرش علي، مدى تجسيد الشراكة البيئية بين التشريعين الوطني والدولي بتفعيل حقي الإعلام والاطلاع، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 15، جامعة وهران 2014، ص2.

[17]– Pedro Javaloyes, FAO 70th Anniversary, UN, 2015, p235.

[18] – Ibid, p238.

[19]– منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص81.

[20]– فهد ابن عباس العتيبي، إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، 2004، ص40.

[21] –Accelerating Pro-poor Growth through Support for, Private sectordevelopment, an analytical framework, Organization for economic co-operation and development, 2004, p17.

[22]–The Private sector and development effectiveness, –discussion paper for TUDCN MEMBE, 2011, p21.

[23] –http://www.fao.org/partnerships/private-sector/ar/

[24]– نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية، الملخص التنفيذي للاستعراض الطوعي الوطني الأول، المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018، السعودية، ص17.

[25]–https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/07-08-2018-1.3330598

[26]– صلاح أحمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني، منشورات كتب عربية، مصر، 2005، ص38

[27]– جورج قرم، دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي: قضايا وآفاق، القاهرة، 2003، ص16.